



مركز نماء للبحوث والدراسات
Namaa for Research and Studies Center
نماء وانتماء



أبحاث نماء (٢)



العبادة

(بوابة التوحيد.. وبوابة التكفير)



د. حاتم بن عارف الشريف

العبادة:

بَوَابُ التَّوْحِيدِ.. وبوابة التكفير

د. حاتم بن عارف الشريف

إذا ذكرنا لفظ (العبادة) تبادرت إلى الذهن مباشرةً أهمُّ علاقةٍ على الإطلاق ، إنها علاقة الإنسان بخالقه عز وجل ، إنها سبب وجود الإنس والجن { وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ } .

فما هي هذه العبادة ؟ التي بها يتحقق التوحيد : أجلُّ أعمال الخلق ، وبها تقع أعظم خطايا الإنسانية : وهي الشرك.

ما هي هذه العبادة ؟ التي بتحرير معناها نستطيع معرفة المؤمن الموحد ، من الكافر المشرك !

بهذا القدر من الأهمية القصوى يأتي تحرير معنى العبادة ، وبهذه الأهمية القصوى تتبين خطورةً وكارثيةً الخلل في عدم تحريرها.

وهذا ما حرصتُ على إيجاز بيانه في هذا المقال المختصر جدا ، والذي جاء نتيجة تأملٍ عميقٍ وطويلٍ ، كنت أنوي تأخيره حتى كتابة كتاب يفصل القول فيه ، ويحصر المقالات التي كتبت عنه ، ويحاكم المناهج السابقة التي قامت عليه ، ويبين وجوه الإصابة ووجوه الخلل فيها ، ويجيب عن الاستدلالات الخاطئة التي زلت فيه.

العبادة

(بَوَابُ التَّوْحِيدِ.. وبوابة التكفير)

د. حاتم بن عارف الشريف



لكني مع توالي التسوية ، وامتداد الزمن دون نشره ، أحببت نشر الخاتمة وأهم النتائج (كما يقال) قبل نشر البحث كله ! خلافا لسنة البحوث المعتادة ، في نشر النتائج في خاتمة البحث.

ولجأت لمخالفة سنة البحوث (كما يقال) لسببين :

الأول : قياما بواجب البيان قبل حلول الأجل أو توالي الصوارف.

الثاني : أن المقال على اختصاره قائم بالبيان والاستدلال ، لمن تأمله بتجرد (دون تعصب) ، وفرق بين المحكمات والمشتبهات ، وردّ المشتبه إلى المحكم ، ولم يعترض على المحكم بالمشتبه.

هذه هي مقدمة هذا المقال المهم في موضوعه ، أبدأ بها ، لأقول :

(العبادة) تُطلق بمعنيين : بمعنى عام ، وبمعنى خاص.

في المعنى العام تُطلق (العبادة) على كل ما يؤجر عليه المؤمن ، فيدخل فيه التقرب إلى الله تعالى بالعبادات الخضة (كالصلاة والصيام) ، ويدخل فيه الإحسان إلى الخلق ، من برّ بالوالدين وصلة رحم وحسن تعامل مع عموم الناس وسائر الخلق. وهي بهذا المعنى : (اسم جامع لكل ما يحبه الله ويرضاه من الأقوال والأعمال الباطنة والظاهرة).

وهذا الإطلاق للعبادة مع صحته بهذا المعنى العام ، إلا أنه ليس هو المعنى الذي يبين العبادة التي لا تُصرف إلا لله ، والتي يحصل بصرفها لغير الله تعالى الوقوع في الشرك ؛ لأن برّ الوالدين وإحسان التعامل مع الناس ، قد يصدر بغير قصد القربى أصلا ، ومع ذلك لا يكون صاحبه آثما ولا مشركا. فقد يبرّ المرء أبويه أو يُحسن لأحد الناس بغير استحضار نية التبعيد ، ويكون المقصود بفعله هذا تعظيم الوالدين وإجلالهما فقط ، والرضا عن النفس وسعادتها بإدخال السرور على من يُحسن إليهم = ولا يكون هذا

العبادة

(بوابة التوحيد.. وبوابة التكفير)

د. حاتم بن عارف الشريف



العمل إنما ، ولا شركا ، وقد لا يستحق عليه ثوابا وأجرا(١) ، فيكون من المباحات ، التي لا تُقَرَّب ولا تُبَعَّد عن الله تعالى .

ويتضح هذا المعنى أكثر في الإحسان إلى النفس بالطعام والشراب الذي يقيم أودها ، والنوم الذي تَسْتَجِمُّ فيه من تعبها ، وإتيان الشهوات المباحة(٢) ، وبالقيام بكل ما فيه منفعة جسدك . فهذا كله مباح ، لا إثم فيه ولا أجر ؛ إلا إذا استحضرت نية التَقْوِي به على رضوان الله تعالى ، أو البعد عن سخطه عز وجل ، فيكون الطعام والنوم بهذه النية (عبادة) تؤجر عليه ، ويدخل في تعريف العبادة بمعناها العام ، بسبب النية ، لا بسبب كون شيء من ذلك عبادةً بذاته .

هذه هي العبادة بمعناها العام (اسم جامع لكل ما يحبه الله ويرضاه من الأقوال والأعمال الباطنة والظاهرة) ، وهي بهذا المعنى العام إنما تعني : (الطاعة) التي يُتَقَرَّب بها إلى الله تعالى ، لتشمل العبادات المحضة والعادات المباحة التي تُستحضر فيها نيةٌ تُقَرَّب من الله تعالى : كالحب لله والشكر له بنعمة مباحة تتنعمُ بها ، أو البُعدُ بها عن معصية الله تعالى ، وكالتقوي على القُرَبات بالضروريات والحاجيات والتحسينيات من المباحات .

لكنك تلحظ أن هذا التعريف لم يبين العبادة المقصودة عند حديثنا عن توحيد العبادة ، وعند كلامنا عن العبادة التي لا بد فيها من استحضار نية التبعُد والتقرب ، العبادة التي بصرفها لغير الله يكون صاحبها مشركا ؛ إذ بهذا التعريف للعبادة بمعناها العام يشترك الطعام والنوم بنية التَقْوِي على الطاعة مع الصلاة والصيام في لفظ واحد ، ولا شك أن هذا الاشتراك لا يمكن أن يكون صالحا في تحريم شرك العبادة من توحيدها .

ولذلك كان من أهم أنواع الخلل في باب التوحيد والشرك ، هو : عدمُ تحريم معنى العبادة أصلا !! فمن لم يجر معنى (العبادة) التي عنها يتحدث بابُ توحيد (العبادة) ، أتى له معرفة شرك (العبادة) !؟



فإذا انتهينا من الإطلاق الأول ل(العبادة) ، وهو إطلاقها العام ، بقي على المقال بيانُ الإطلاق الثاني ، وهو الإطلاق الخاص ، وهو الذي سينفعنا في باب تحرير الفرق بين توحيد العبادة وشركها.

ف(العبادة) بمعناها الخاص : هي تعظيمُ الذي بيده الخلقُ أو الملكُ أو التدبيرُ أو المتصفُ بالكمال المطلق ، وهذه هي خصائص الربوبية.

أو قل : العبادة هي : تعظيمك (بالحب والخوف والرجاء) المتصفَ بشيء من خصائص الربوبية.

وكان العطف بين هذه الخصائص ب(أو) لا بالواو ، مع أن المذكورات كلها مجموعة هي خصائص الربوبية ؛ لأن الشرك يحصل ولو بصرف واحد منها لغير الواحد الأحد سبحانه وتعالى ، على ما سيأتي.

فالعبادة بمعناها الخاص (كما تلاحظ) لا تخرج عن حالتين :

– أن تكون عملاً صالحاً تؤجر عليه.

– أو أن تكون عملاً غير صالح تُلام عليه.

ولا يمكن أن تكون العبادة بالمعنى الخاص لا لك ولا عليك ، كما كان الحال في العبادة بمعناها العام ، بل هي إما لك (بحسن النية واتباع الشرع) ، وإما عليك (بإخلال النية أو مخالفة الشرع).

ولذلك ف(النية) في العبادة بمعناها الخاص لا تخلو أيضاً من أن تكون توحيداً ، أو أن تكون شركاً أصغر (بالرياء) أو أكبر (بصرف شيء من خصائص الربوبية لغير الله تعالى) ، ولا تكون غير ذلك ، كما قد تكون في العبادة بمعناها العام.



ولكي يتضح مأخذ هذا التعريف للعبادة ، سأضرب مثالين لعمليين من أعمال العباد ، أحدهما عمل قلبي ،
وثانيهما عمل من أعمال الجوارح ، لأبين أنه لا يمكن التفريق في كل عمل منهما بين العبادة التي لا يجوز
صرفها لغير الله تعالى وغيرها مما يجوز صرفه لغير الله تعالى إلا بضابط هذا التعريف للعبادة.

فالعامل الأول : هو الحب ، فكلنا يعلم أن حب الله تعالى من أعظم عبادات القلب وأعماله التي لا يكون
العبد مؤمناً إلا بها. لكننا نعلم أن حب النبي صلى الله عليه وسلم عبادة أيضاً ، ولا يصح إيماننا إلا بحبه
صلى الله عليه وسلم ، ولا يتم إيماننا إلا بحبه صلى الله عليه وسلم حبا أعظم من حب الوالد والولد
والناس أجمعين ومن أنفسنا.

فما الفرق بين حبنا لله تعالى وحبنا للنبي صلى الله عليه وسلم ؟

وما هو الحد الذي يقع به شرك الحبة بمحبة النبي صلى الله عليه وسلم ؟ أي : ما هو الحد الذي نحذر
الناس من بلوغه في محبة النبي صلى الله عليه وسلم ويكون غلوا شركيا ؟
سيقول قائل : هو أن تحبه حبك لله تعالى.

فأقول : وما هو حب الله تعالى الذي لا يجوز أن يصل حبنا لأحد سواه إليه ؟

الجواب الوحيد هو أن تقول : هو حبك للمتصف بخصائص الربوبية ، هنا تكون قد أهت هذا المحبوب
بهذا الحب ، وعبدته بقلبك بعبادة الحب.

فحب النبي صلى الله عليه وسلم مهما عظم فهو زيادة إيمان ؛ حتى يحبه شخص لكونه الخالق ، أو المالك
، أو المدبر ، أو المتصف بصفات الكمال المطلق : فعندها يكون حبك هذا شركاً.

وقريب من الحب : الخوف ، فالخوف من أجلّ العبادات القلبية ، التي لا يجوز أن تُصرف عبادته إلا لله
تعالى وحده. مع أنك تخاف من بعض الخلق خوفا عظيما أيضاً ، وقد يموت امرؤ لو فاجأه سبع من شدة



الخوف ، وهو لا يموت ولا يُغشى عليه من خوف الله تعالى ، ومع ذلك لا يكون بخوفه الشديد من السبع مشركا. ذلك لأن خوفك من السبع هو خوفك من مخلوق ، تعلم أنه ليس ربا (فليس خالقا ولا مالكا ولا مدبرا ولا متصفا بصفات الكمال). ومن حين أن تخاف شيئا على أنه خالق أو مالك أو مدبر أو متصف بصفات الكمال ، فقد جعلته ربًّا بهذا الخوف ، وأشركت بذلك.

والعمل الثاني : هو السجود لله تعالى ، وهو عبادة ظاهرة من أعمال الجوارح. ومع ذلك : فلقد كان يعقوب (عليه السلام) يسجد لله تعالى { **أُولَئِكَ الَّذِينَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ مِنَ النَّبِيِّينَ مِنْ ذُرِّيَةِ آدَمَ وَمِمَّنْ حَمَلْنَا مَعَ نُوحٍ وَمِنْ ذُرِّيَةِ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْرَائِيلَ وَمِمَّنْ هَدَيْنَا وَاجْتَبَيْنَا إِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ آيَاتُ الرَّحْمَنِ خَرُّوا سُجَّدًا وَبُكِيًّا** } ، وسجد يعقوب (عليه السلام) أيضا لابنه يوسف (عليه السلام) { **وَرَفَعَ أَبَوَيْهِ عَلَى الْعَرْشِ وَخَرُّوا لَهُ سُجَّدًا** } . ولا بد أن يعقوب (عليه السلام) كان يفرق تفريقا أوضح من الشمس بين السجودين ، تفريقا يبلغ في شدة وضوحه كشدّة وضوح الفرق بين التوحيد الخالص لله تعالى والشرك بالله تعالى !

وتنبهوا أن الفعل هنا فعلٌ واحد : سجود وسجود ، فكيف كان يفرق يعقوب (عليه السلام) بين السجودين : سجوده لله تعالى ، وسجوده ليوسف (عليه السلام) ؟

وكذلك الملائكة (عليهم السلام) : يسجدون لله تعالى { **إِنَّ الَّذِينَ عِنْدَ رَبِّكَ لَا يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِهِ وَيُسَبِّحُونَهُ وَلَهُ يَسْجُدُونَ** } ، وأمرهم ربه عز وجل بالسجود لآدم (عليه السلام) فسجدوا كلهم أجمعون { **وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ فَسَجَدُوا** } . فكيف صحّ أن يكون سجود الملائكة لله تعالى عبادة لله تعالى يُمدحون عليها ، وأما سجودهم لآدم فليس عبادة له ؟

الجواب الذي لا محيد عنه : أن سجود يعقوب (عليه السلام) ليوسف (عليه السلام) ، وأن سجود الملائكة (عليهم السلام) لآدم (عليه السلام) = كان سجودَ مخلوقٍ لمخلوق ، وليس سجودَ مخلوقٍ لخالق



، ولا سجودَ مخلوقٍ لمالكٍ مدبرٍ متصفٍ بصفات الكمال المطلق ، ولذلك لم يكن هذا السجودُ ليوסף ، ولآدم (عليهما السلام) من الشرك في شيء ، ولا كان فيه شُبُهَةٌ شركٍ !

وأنبئه : أننا لا نتحدث هنا عن حكم السجود في شريعتنا ، وأنه محرّم لغير الله تعالى في ديننا ؛ فتحريم السجود لغير الله تعالى في رسالة محمد صلى الله عليه وسلم حكمٌ يختلف باختلاف الشرائع ، لكن التوحيد لا يختلف فيه كل الرسائل ، وهو ما نتحدث عنه هنا. ولا تلازم بين كون الفعل محرّمًا ، وكونه شرًا ؛ فالسجود لغير الله تعالى محرّم ، لكنه لا يكون شرًا ؛ إلا إذا قُصد به تعظيمُ المتصفِ بشيءٍ من خصائص الربوبية.

وكذلك أنت تجد من نفسك الفرق واضحًا بين قيامك لوالدك أو شيخك أو المعظّمين لديك تعظيمًا لهم وقيامك لله تعالى في الصلاة ، تتعبد الله تعالى بهذا القيام ، وقد سُئِلَ رسول الله صلى الله عليه وسلم : أيُّ الصلّاةِ أفضلُ ؟ فقال صلى الله عليه وسلم : «**طَوَّلُ الْقُنُوتِ**» ، أي طول القيام. فتعظيمك للداخل عليك بالقيام له تعظيمًا واحترامًا لا يشتهبه عندك بقيامك لله تعالى تعظيمًا وإجلالًا ، فتعظيمك للمخلوق بالقيام لا يعدو كونه تعظيمًا لمخلوق مثلك ، لا تقوم له على أنه خالق أو مالك أو مدبر أو متصف بصفات الكمال. بخلاف قيامك لله تعالى ، فأنت تقوم لله تعالى قيامك للرب الخالق المالك المدبر المتصف بصفات الكمال.

وبهذا يتضح أن حقيقة العبادة هو أنها عملٌ قلبيٌّ مخصوص ، لا يُصرف إلا لمن كنت تؤمن أنه خالق أو مالك أو مدبر أو متصف بصفات الكمال. وأما أعمال الجوارح فمباحها (كقيامك تعظيمًا لوالدك) ومحرّمها (كالسجود لغير الله) ، فلا تكون عبادة ؛ إلا إذا كانت على وجه صرف شيء من خصائص الربوبية لهذا الذي قمت له أو سجدت.



وكذلك سائر أعمال الجوارح : فأنت تذبح للضيف تعظيماً لمن كنت تعظمه من الصّيفان ، ولذلك ربما لا تذبح لمن لا تعظمه منهم ، وربما اكتفيت بإطعامه مما تيسر (حسب بعض الأعراف العربية). وفي المقابل : أنت تذبح لله تعالى تعظيماً في الأنسك والضحايا والندور ، على أنك تذبح تقرباً للرب الخالق المالك المدبر المتصف بالكمال المطلق.

وهكذا جميع أعمال الجوارح التي يمكن أن تدل على تعظيم المخلوق ويمكن أيضاً أن تدل على تعظيم الخالق ، لا تكون عبادة ؛ إلا إذا كان التعظيم فيها تعظيم الرب المتصف بخصائص الربوبية أو بأحدها. فمن صرف شيئاً من خصائص الربوبية لغير الله تعالى ، على وجه الاستقلال ، أو منازعة السلطان وانتقاص حكم الله تعالى = فهذا هو المشرك.

وبهذا يتضح أني أريد التنبية إلى أمر مهم ، وهو أن لصرف خصائص الربوبية لغير الله تعالى صورتين :

الأولى : اعتقاد استقلال أحد غير الله تعالى بشيء من تلك الخصائص ، وهو شرك صريح ، وهي صورة اعتقاد تعدد الآلهة. ومثاله : بعض الأديان الوثنية والشركية التي تُوزع خصائص الربوبية على أرباب عديدين ، كآلهة اليونانيين المزعومة.

وهذه الصورة هي الصورة المشهورة للشرك ، والمستحضرة في أذهان كثير من الباحثين وفي تأصيل كثير من المدارس العقديّة المتأخرة ، دون الصورة التالية.

الثانية : اعتقاد وجود من ينازع الخالق المالك المدبر خلقه أو ملكه أو تدبيره بغير رضاه الكامل وإذنه التام ، أو ينتقص إرادته التامة في شيء من ذلك = هو أيضاً شرك صريح ، وإن اعترف صاحبه بأن الله تعالى هو الخالق المالك المدبر ؛ لأن هذا الانتقاص يعارض استقلال الأفراد بتلك الخصائص ، وينافي الكمال المطلق.



وهذا كنتصور كثير من عرب الجاهلية ، من أن الله تعالى وإن كان عندهم هو الخالق الرازق المدبر ، كما قال تعالى حاكيا قولهم { **وَلَيْنَ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَسَخَّرَ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ** } وقال تعالى { **وَلَيْنَ سَأَلْتَهُمْ مَنْ نَزَّلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَحْيَا بِهِ الْأَرْضَ مِنْ بَعْدِ مَوْتِهَا لَيَقُولُنَّ اللَّهُ قُلِ الْحَمْدُ لِلَّهِ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ** } ، لكنهم مع ذلك يتصورون أن لآهتهم قدرةً في التأثير على أمر هذا الرب. فحال آلهة عرب الجاهلية مع الله تعالى في تصورهم الشِّرْكَيّ الباطل : أنهم كوزراء مَلِك ، المُلْك للملِك ، لكن لوزرائه سلطات واسعة ، وأوامر نافذة ، لا يستطيع الملِك نفسه (ولو في بعض الأحيان) أن يَزِدَّ عليهم أمرهم. فهم وإن كانوا تحت مُلْكِ هذا الملِك ، لكنَّ لهم أثرًا قويًّا في تصريف المملكة ، والمُلِك مضطرٌّ لأن يُلَبِّي لهم طلباتهم ، لحاجته إليهم ، ولو أحيانًا ، تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا.

وهذا هو تصور كثير من مشركي العرب عن آلهتهم التي عبدوها مع الله تعالى ، فهو إشراك في التصرف والتدبير ، مع انتقاصٍ لملكِ الله تعالى وإخلالٍ بِحُكْمِهِ في سُلْطَانِهِ سبحانه وتعالى عن ذلك.

أما التصرف والتدبير تحت مُلْكِ الله تعالى الكامل وبإذنه عز وجل فلا يعارض التوحيد ، وليس اعتقاده مما يصرف شيئا من خصائص الربوبية لغير الله ، فإننا نؤمن أن الله تعالى ملائكة مُوكِّلين بالأرزاق ، وأن منهم الموكِّلين بقبض الأرواح ، ونؤمن أن الله تعالى قد جعل لبعض عباده تصرفًا بإذنه ، كالمسيح عليه السلام { **أَنِّي أَخْلَقُ لَكُمْ مِنَ الطِّينِ كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ فَأَنْفُخُ فِيهِ فَيَكُونُ طَيْرًا بِإِذْنِ اللَّهِ وَأُبْرِئُ الْأَكْمَةَ وَالْأَبْرَصَ وَأُحْيِي الْمَوْتَى بِإِذْنِ اللَّهِ وَأُنَبِّئُكُمْ بِمَا تَأْكُلُونَ وَمَا تَدَّخِرُونَ فِي بُيُوتِكُمْ** } ، وهذه كلها من خصائص الربوبية (الخلق والرزق وإحياء الموتى) ؛ لأنها خلقٌ أو تصرفٌ وتدبيرٌ لا يقدر عليه إلا الرب. فلم يكن شيء من ذلك مما يخل بخصائص الربوبية ؛ لأن الخلق إنما عملوها بإذن من الله تعالى ، وبلا حاجة من الله تعالى فيها إلى خلقه (تعالى وتقدس) ، وبلا إخلالٍ بكمال سلطان الله تعالى في مُلكه.



ولذلك جاء ذكر هذين النوعين من الإشراك (شرك تعدد الخالقين والمالكون والمدبرين ، وشرك الأولياء من الذل) ، ونُزّه الباري عز وجل عنهما في كتابه الكريم ، فقال تعالى { **وَقُلِ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي لَمْ يَتَّخِذْ وَلَدًا وَلَمْ يَكُنْ لَهُ شَرِيكٌ فِي الْمُلْكِ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ وِليٌّ مِّنَ الدُّلِّ وَكَبْرَهُ تَكْبِيرًا** } .

قال ابن جرير الطبري (ت ٣١٠هـ) في تفسير هذه الآية : «يقول تعالى ذكره لنبيه محمد صلى الله عليه وسلم : **وقل يا محمد الحمد لله { الَّذِي لَمْ يَتَّخِذْ وَلَدًا } : فيكون مربوبًا ، لا ربًّا ؛ لأن رب الأرباب لا ينبغي أن يكون له ولد. { وَلَمْ يَكُنْ لَهُ شَرِيكٌ فِي الْمُلْكِ } : فيكون عاجزًا ذا حاجة إلى معونة غيره ضعيفًا ، ولا يكون إلهًا من يكون محتاجًا إلى مُعِينٍ على ما حاول ، ولم يكن منفردًا بالملك والسلطان ، { وَلَمْ يَكُنْ لَهُ وِليٌّ مِّنَ الدُّلِّ } يقول : ولم يكن له حليف حالفه من الذل الذي به ؛ لأن من كان ذا حاجة إلى نصره غيره فذليل مهين ، ولا يكون من كان ذليلًا مهينًا يحتاج إلى ناصر إلهًا يُطاع. { وَكَبْرَهُ تَكْبِيرًا } يقول : وعظم ربك يا محمد بما أمرناك أن تعظمه به من قول وفعل وأطعه فيما أمرك ونهاك.**

وبنحو الذي قلنا في قوله { **وَلَمْ يَكُنْ لَهُ وِليٌّ مِّنَ الدُّلِّ** } قال أهل التأويل... (ثم أخرج بإسناده) عن مجاهد : { **وَلَمْ يَكُنْ لَهُ وِليٌّ مِّنَ الدُّلِّ** } قال : لم يحالف أحدًا ، ولا يبتغي نصر أحد» (٣).

وقال ابن كثير (ت ٧٧٤هـ) في تفسيره : «{ **وَلَمْ يَكُنْ لَهُ وِليٌّ مِّنَ الدُّلِّ** } أي ليس بذليل فيحتاج إلى أن يكون له وليٌّ أو وزيرٌ أو مشيرٌ ، بل هو تعالى خالق الأشياء وحده لا شريك ، ومدبرها ، ومقدرها بمشيئته وحده لا شريك له» (٤).

وقال من قبلهما السُّدِّي (ت ١٢٧هـ) في تفسيره : «{ **وَلَمْ يَكُنْ لَهُ وِليٌّ مِّنَ الدُّلِّ** } : يتعزّز به» (٥).

وقال ابن أبي زَمِين (ت ٣٩٩هـ) : «{ **وَقُلِ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي لَمْ يَتَّخِذْ وَلَدًا** } : يَتَكَبَّرُ بِهِ مِنَ الْقَلَّةِ ، { **وَلَمْ يَكُنْ لَهُ شَرِيكٌ فِي الْمُلْكِ** } : خلق معه شيئًا ، { **وَلَمْ يَكُنْ لَهُ وِليٌّ مِّنَ الدُّلِّ** } : يَتَعَزَّزُ بِهِ» (٦).



وصورة الولي من الذل هي التي غابت عن أذهان بعض المدارس الإسلامية المتأخرة ، فتصورت أن شرك العرب وقع بمجرد عمل الجوارح الظاهر ، ولو لم يقارنه عمل باطن يخل بتوحيد الربوبية ، فكفرت أهل الشهاداتين بسبب هذا الذهول.

فمن ظن أن شرك العرب كان خارجا عن إحدى هاتين الصورتين فقد أخطأ خطأ عظيمًا ، وأتى بشيء لا يمكن أن تقبله العقول !

فالعربي كان يطلب من الرجل مثله أن يعينه وينصره ، وكان يطلب من آلهته أن تعينه وتنصره ؛ فما الفرق الذي كان مستقرا في قلب العربي جعله مشركا في طلبه من آلهته ؟ ولم يجعله مؤثما بقية الناس في طلبه منهم ؟

لقد كان العربي يتوجه للآلهة المزعومة على معنى أن لها تصرفا في الكون وتأثيرا على أمر الله ، على صورة الولي من الدُّلِّ ، التي ذكرها ربنا في كتابه الكريم ، مبيِّنا أن إيمان المؤمنين يُنزه الله تعالى عنها ، وتطلق قلوبهم وألسنتهم بحمد ربهم الجليل وتعظيمه { **الَّذِي لَمْ يَتَّخِذْ وَلَدًا وَلَمْ يَكُنْ لَهُ شَرِيكٌ فِي الْمُلْكِ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ وِليٌّ مِّنَ الدُّلِّ** } .

وأما الإصرار على فهم قوله تعالى : { **وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَى** } على أن شرك عرب الجاهلية كان شركا في العبادة ، دون أن يكون شركهم هذا متضمنا إخلالا في توحيد الربوبية ، فهو إصرار على باطل ، لا يقوم على فهم حقيقة العبادة ، والتي لا تكون عبادة إلا على صرف شيء من خصائص الربوبية للمعبود.

ولقد كان العرب أعرف الناس بما تعنيه كلمة (العبادة) ، ولذلك قالوا : { **مَا نَعْبُدُهُمْ** } ، ولم يقولوا أي عبارة أخرى ، (كـنظليهم) أو حتى (نعظمهم) ؛ لأن (الطلب) و(التعظيم) لفظان لا يبينان حقيقة العبادة ، ويشتركان في صحة التعبير بهما مع المخلوق والخالق ، فأنت تقول : إني لأعظم الأنبياء والصالحين وأعظم



الكعبة ، كما تقول : إني لأعظم الله رب العالمين ، ولا يفرق عندك بين تعظيمك هذين ؛ إلا أن تعظيمك لله تعالى هو تعظيم العبد للرب والمخلوق للخالق عز وجل. ولذلك اختار العرب اللفظة الدالة على حقيقة تصورهم ، وهي لفظة (العبادة).

ومع ظهور هذا المعنى من خلال ما سبق ذكره ، ومن كون العمل القلبي والظاهري لا يُفَرِّق بين كونه عبادةً وأنه ليس عبادة ؛ إلا بأن يكون المقصود بالعمل التقرب لمن يعتقد العامل فيه أنه يمتلك شيئاً من خصائص الربوبية ، وبغير ذلك لا يمكن للمسلم أن يحب أو يخاف أو يرجو أحداً غير الله تعالى ؛ إلا أن يكون بشيء من ذلك مشركاً !!

ويقرر ذلك شيخ الإسلام ابن تيمية ، فيقول : « فهو سبحانه يبين أنه هو المستحق للعبادة ، دون ما يُعبد من دونه ، و أنه لا مثل له. ويبين ما اختصَّ به من صفات الكمال ، وانتفاءها عما يُعبد من دونه. ويبين أنه يتعالى عما يشركون وعما يقولون من إثبات الأولاد والشركاء له.

وقال { قُلْ لَوْ كَانَ مَعَهُ آلِهَةٌ كَمَا يَقُولُونَ إِذًا لَأَبْتَعُوا إِلَىٰ ذِي الْعَرْشِ سَبِيلًا } ، وهم كانوا يقولون : إنهم يشفعون لهم ويتقربون بهم ، لكن كانوا يُثبتون الشفاعة بدون إذنه ، فيجعلون المخلوق يملك الشفاعة ، وهذا نوع من الشرك ؛ فلهذا قال تعالى { وَلَا يَمْلِكُ الَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِهِ الشَّفَاعَةَ إِلَّا مَن شَهِدَ بِالْحَقِّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ } . فالشفاعة لا يملكها أحد غير الله» (٧).

فهنا يوضح شيخ الإسلام وجه كون تشفع المشركين بأوثانهم شركاً ، وهو أنهم «كانوا يُثبتون الشفاعة بدون إذنه» ، حسب لفظه.

مع وضوح ذلك : فسوف أسرد هنا بعضاً من نصوص القرآن الدالة على حقيقة تصور المشركين لأهتهم ، غير ما سبق في آية الإسراء { وَلَمْ يَكُن لَّهُ وِليٌّ مِّنَ الدَّالِّ } .



يقول تعالى { **أَمْ لَهُمْ آلِهَةٌ تَمْنَعُهُمْ مِّنْ دُونِنَا لَا يَسْتَطِيعُونَ نَصْرَ أَنفُسِهِمْ وَلَا لَهُمْ مَنَّا يُصْحَبُونَ** } ، ففي هذه الآية يبين الله تعالى بطلان اعتقاد العرب في آلهتهم ، وأنها تمنع عابديها من الله تعالى ، وأنها تحميهم منه سبحانه وتعالى .

يقول ابن كثير في تفسيره : « { **أَمْ لَهُمْ آلِهَةٌ تَمْنَعُهُمْ مِّنْ دُونِنَا** } : استفهامٌ إنكارٍ وتفريعٌ وتوبيخٌ ، أي : ألهم آلهة تمنعهم وتكلوهم غيرنا ، ليس الأمر كما توهموا ، ولا كما زعموا »(٨).

إذن فالعرب كانوا يتوهمون ويزعمون (حسب تعبير ابن كثير) أن لآلهتهم سلطة تُغالب سلطة الله تعالى ، ولو أحيانا ؛ ولذلك فهم يتوجهون لتلك الآلهة بالعبادة. والحق أن التأليه لا يتأتى إلا بهذه المعاني ؛ وإلا لاستوى عند العرب من كانوا يؤهونهم ، بمن لم يكونوا يؤهونهم من عموم الخلق من البشر وغيرهم من الحجر والشجر !

ويقول تعالى { **قُلْ لَوْ كَانَ مَعَهُ آلِهَةٌ كَمَا يَقُولُونَ إِذَا لَأَبْتَغُوا إِلَيَّ الْعَرْشَ سَبِيلًا** } : فيبين الله تعالى في هذه الآية لمشركي العرب لوازم اعتقادهم في آلهتهم ، وهي أنه لو كان اعتقادهم في آلهتهم صحيحا ، من كونهم يمتلكون شيئا من خصائص الربوبية ، للزم أن يسعوا إلى مغالبة الله تعالى في سلطانه وملكوته (تعالى الله)(٩). ولا يصح هذا الإلزام ؛ إلا إذا كانت العرب تصرف شيئا من خصائص الربوبية لتلك الأوثان. إذ لو أن مشركي العرب كانوا لا يعتقدون في أوثانهم شيئا من خصائص الرب ، ولو كانوا يعتقدون أنهم مخلوقات مثلهم لا يملكون تصرفا ولا حكما ، إلا تحت سلطان الله تعالى الكامل وحكمه المنفرد بالأمر المستقل بالتدبير = لقالوا جوابا على هذه الآية : من أين يلزمنا هذا الإلزام؟! ونحن نرى هذه الأوثان عبيدا عاجزين ، لا يملكون حكما ولا أمرا ، فكيف يلزم على اعتقادنا أن يُغالَبوا خالقهم؟! وكيف يصح الردّ علينا بما لا نراه في هذه المخلوقات العاجزة!؟



فهذه الآية تبين حقيقة معنى (العبادة) في قوله تعالى { مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَى } ، وأنها التعظيم الذي يصرف شيئاً من خصائص الربوبية لغير الله تعالى .

ولئن وقع شيء من الاختلاف في تفسير الآية السابقة بقول يخالف وجه احتجاجنا بها عليه ، ففي الآيتين التاليتين الدلالة واضحة ، والتي لا تحمل مثل ذلك الاختلاف :

يقول تعالى { مَا اتَّخَذَ اللَّهُ مِنْ وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُ مِنْ إِلَهٍ إِذَا لَدَّهَبَ كُلُّ إِلَهٍ بِمَا خَلَقَ وَلَعَلَّ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ سُبْحَانَ اللَّهِ عَمَّا يُصِفُونَ } .

ويقول تعالى { وَكَانَ فِيهِمَا آلهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا فَسُبْحَانَ اللَّهِ رَبِّ الْعَرْشِ عَمَّا يُصِفُونَ } .

ومن خلال هذا البيان يتبين الفرق بين مقالتيين شاعتا عند أكثر المتأخرين :

المقالة الأولى : تجعل مناط التكفير في شرك العبادة لا علاقة له بتوحيد الربوبية ، وتحسب أن مشركي العرب لم يُخَلِّوا بشرك الربوبية ، وأن إخلالهم جاء من جهة صرف العبادات الظاهرة لغير الله تعالى فقط . ولم يفرق أصحاب هذه المقالة بين من يحصر المنهية عنه في شرك الربوبية وحده ومن لا يحصره فيه ، لكنه يجعل مناط التكفير في شرك العبادة : هو الإخلال بتوحيد الربوبية .

– والصواب هو : عدم حصر المنهية عنه في الإخلال بالربوبية .

– والصواب هو أيضاً : حصر التكفير بشرك العبادة في الإخلال بالربوبية .

وهذا الإخلال بتوحيد الربوبية ، لا يُعرف (من هم من أهل الشهادتين خاصة) بمجرد صرف ما ظاهره عبادة لا تجوز لغير الله تعالى ، فما داموا من أهل الشهادتين لا يجوز تكفيرهم ؛ إلا بعد العلم أنهم صرفوا ما ظاهره العبادة (كالسجود) على وجه الإخلال بالربوبية . فإذا علم منهم يقيناً ، فهم كفار ، لا يُعدرون



بجهلهم في أن لا نحكم لهم بالإسلام ؛ لأن هؤلاء (المخلّين بتوحيد الربوبية) هم الذين شابهوا مشركي العرب حقاً ، في نحو قولهم : لبيك اللهم لبيك ، لبيك لا شريك لك ، إلا شريكاً هو لك ، تملكه وما ملك !! فهم في تناقضٍ نُطَقَهم بكلمة التوحيد : ما يدل على أنهم قد أبطلوها ، بهذا التناقض ، نقصاً صريحاً.

والمقالة الثانية : حصرت المنهية عنه في شرك العباداة ، دون مراعاة محرمات الشريعة بعدم الخروج عن أدلة الشرع فيما يجوز من مظاهر التعظيم للخلق ، وفيما يُنسب إليهم من آثار الولاية والصلاح. فأجازت هذه الطائفة : الطواف حول القبور ، والذبح عندها أو لها تعظيماً للمقبور ، والسجود والتمسح بالأضحية ، وطلب الحوائج من الموتى على معنى الشفاعة بإذن الله تعالى ، جهلاً بأن هذا لا يجوز ولا يصح ، حتى مع أفضل الخلق محمد صلى الله عليه وسلم.

وبهذا التقرير يتبين أن الحق وسط بين هاتين المقالتين ، وأن خطأ المقالة الأولى هي في تكفير من لا يجوز تكفيره من المسلمين ، وخطأ المقالة الثانية هي في تجويز صرف ما ظاهره أنه عبادة ، بحجة أنه ليس شركاً ، ما دام لا يخل بتوحيد الربوبية.

وكل هذا الاختلاف كان سينحلّ : لو كان معنى (العبادة) ظاهراً عند هؤلاء وهؤلاء.

أسأل الله تعالى أن يؤلف قلوبنا على الحق ، ويعفو عنا التقصير والخطأ.

والله أعلم.

الهوامش:

العبادة

(بؤابة التوحيد.. وبؤابة التكفير)

د. حاتم بن عارف الشريف



١. ابتدأت العبارة بـ(قد) لأن في المسألة كلاما لا علاقة له بمبحثنا ، ويتضح الأمر أكثر بالمثال التالي ، وهو مثال الأكل والشرب والنوم ، من الأمور التي ليس فيها نفع للآخرين.

٢. وفي الحديث الصحيح : «وفي بضع أحديكم صدقة». قالوا : يا رسول الله ، أياتي أحدينا شهوته ، ويكون له فيها أجر؟! قال : أرأيتم لو وضعها في حرام ، أكان عليه فيها وزر؟ فكذلك إذا وضعها في الحلال ، كان له أجرا» : فالحديث نفسه يبين مناط حصول الأجر ، وهو أن يكون سببا في حمايته من الوقوع في الحرام. وهو (ﷺ) بذلك يبين نية من النيات التي بها يستحق من أتى شهوته أجرا من الله تعالى وثوابا ، وهي نية العصمة بالحلال عن الحرام. هذا هو الصحيح المقطوع به : جمعا بين هذا الحديث والأصل المحكم البغيني الوارد في قوله ﷺ : « إنما الأعمال بالنية ، وإنما لإمرئ ما نوى. فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله ، فهجرته إلى الله ورسوله. ومن كانت هجرته لدنيا يصيبها ، أو امرأة يتزوجها ، فهجرته إلى ما هاجر إليه».

٣. تفسير الطبري (١٢٧/١٥-١٢٨).

٤. تفسير ابن كثير (١٣٠/٥).

٥. تفسير يحيى بن سلام (١٦٩/١).

٦. تفسير ابن أبي زمنين (٤٦/٣).

٧. مجموع الفتاوى (١٢١/١٦-١٢٢).

٨. تفسير ابن كثير (٣٤٤/٥).

٩. قال الشيخ محمد الأمين الشنقيطي في أضواء البيان : «وفي معنى هذه الآية الكريمة وجهان من التفسير ، كلاهما حق ، ويشهد له قرآن. وقد قدمنا في ترجمة هذا الكتاب المبارك : أن الآية قد يكون فيها وجهان كلاهما حق ، وكلاهما يشهد له قرآن ، فنذكر الجميع ؛ لأنه كله حق. الأول من الوجهين المذكورين أن معنى الآية الكريمة : لو كان مع الله آلهة أخرى ، كما يزعم الكفار ؛ {لابتغوا} أي : الآلهة المزعومة ، أي : لطلبوا {إلى ذي العرش} أي : إلى الله {سبيلا} ، أي : إلى مغالبتة وإزالة ملكه ؛ لأنهم إذن يكونون شركاءه ، كما يفعل الملوك بعضهم مع بعض. سبحان الله وتعالى عن ذلك علوا كبيرا. وهذا القول في معنى الآية : هو الظاهر عندي ، وهو المتبادر من معنى الآية الكريمة. ومن الآيات الشاهدة لهذا المعنى قوله تعالى : { مَا اتَّخَذَ اللَّهُ مِنْ وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُ مِنْ إِلَهٍ إِذًا لَذَهَبَ كُلُّ إِلَهٍ بِمَا خَلَقَ وَلَعَلَّ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ سُبْحَانَ اللَّهِ عَمَّا يُصِفُونَ عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَتَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ } ، وقوله



: { لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا فَسُبْحَانَ اللَّهِ رَبِّ الْعَرْشِ عَمَّا يَصِفُونَ } . وهذا المعنى في الآية مروى عن ابن عباس ، وسعيد بن جبیر ، وأبي علي الفارسي ، والنقاش ، وأبي منصور ، وغيره من المتكلمين. الوجه الثاني في معنى الآية الكريمة : أن المعنى { لَاتَّبَعُوا إِلَىٰ ذِي الْعَرْشِ سَبِيلًا } أي طريقاً ووسيلة تقربهم إليه ؛ لاعترافهم بفضله. وبدل لهذا المعنى قوله تعالى : { أُولَئِكَ الَّذِينَ يَدْعُونَ يَبْتَغُونَ إِلَىٰ رَبِّهِمُ الْوَسِيلَةَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ وَيَرْجُونَ رَحْمَتَهُ وَيَخَافُونَ عَذَابَهُ } . ويروى هذا القول عن قتادة. واقتصر عليه ابن كثير في تفسيره. ولا شك أن المعنى الظاهر المتبادر من الآية بحسب اللغة العربية : هو القول الأول ؛ لأن في الآية فرض المحال ، والمحال المفروض الذي هو وجود آلهة مع الله مشاركة له لا يظهر معه أنها تتقرب إليه ، بل تنازعه لو كانت وجوده ، ولكنها معدومة مستحيلة الوجود. والعلم عند الله تعالى .« أضاء البيان (٣/٥٩٤-٥٩٥). وانظر : البسيط للواحي (١٢/٣٤٢-٣٤٤) ، والوسيط له (٣/١٠٩) ، والمحزر الوجيز لابن عطية (٥/٤٨٤-٤٨٥) ، ورموز الكنوز للرسعني (٤/١٧٤) ، ونسب شيخ الإسلام ابن تيمية القول الأول إلى سفيان الثوري (١٦٦/١٢٢).

